الباب الثاني
مقومات النظم التربوية – التعليمية

- الفصل الأول : العوامل المؤثرة في تشكيل النظم التربوية
- الفصل الثاني : مكونات النظم التربوية

الفصل الأول
العوامل المؤثرة في تشكيل النظم التربوية

تمهيد:

ثمة عوامل عديدة ومتنوعة تسهم في تشكيل النظم التربوية ، وتختلف هذه العوامل من حيث التأثير من مجتمع إلى آخر ،نظراً لطبيعة كل مجتمع وآلية تطوره ، عبر مراحل مختلفة من الزمن ، ونظراً أيضا لتركيبته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعقائدية . ويرجع اختلاف النظم التربوية المعاصرة إلى اختلاف هذه الظروف . ولذلك يمكن القول : بأنه لا يوجد إطار موحد لنمو وتطور النظم التربوية . فبعضها جاء نتيجة التطور البطيء عبر الزمن والأجيال الطويلة ، وبعضها الآخر جاء نتيجة لتطور التغيرات الجذرية ، وبعضها جاء وليد الرغبة في الإسراع بعملية التغيير أو التحول الاجتماعي ، وبعضها جاء مفروضاً من قوى خارجية متحكمة ، نتيجة وقوع البلاد تحت السيطرة الاستعمارية أو انهزامها في الحرب . كما أن هناك أيضاً القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية السكانية بأبعادها المختلفة ، التي تؤثر تأثيراً مباشراً في حركة النظم التعليمية وتطورها بصفة مستمرة (٥٤ ،ص ٨٨).

ولذلك ، فإننا في هذا الفصل سنحاول رصد أهم العوامل المؤثرة في تشكيل النظم التربوية – العالمية .

أولاً : العوامل السياسية – الإيديولوجية :

تعرّف الإيديولوجية Ideology بأنها نسق من الآراء والأفكار والنظريات السياسية والحقوقية والدينية والأخلاقية والجمالية والفلسفية. إنها جزء من

الوعي الاجتماعي ، تتحدّد بظروف حياة المجتمع المادية ، وتعكس علاقاته الاجتماعية ، ويأتي الصراع في ميدان الإيديولوجيا انعكاساً طبيعياً لقضاء المصالح الطبقية ، ويمثل شكلاً من أشكال الصراع الطبقي الأساسية (٧٠،ص٨٠) . أما بالمعنى الحرفي ، فالإيديولوجية تعني علم الأفكار Science des idees لدى الفلاسفة الفرنسيين منذ أواخر القرن الثالث عشر. يرى بعض الباحثين (دستوت دي تراسي- Destutt de tracy) (١٧٥٤-١٨٣٦)،و(كوندياك Condillac)إن مفعول الإيديولوجية له تأثير في بناء صرح الحياة العملية وتكوينها . كما أنه يبسط المبادئ والقواعد الأساسية لتربية الإنسان وتثقيفه . ويطالب هؤلاء الإيديولوجيين بتحقيق تلك المبادئ والقواعد على صعيد الحياة العملية ،مما أدى بهم إلى الانتقال من حقل التربية إلى ميدان السياسة ، فوجب أن يتم بناء عالم الفعل السياسي على نحو يفسح المجال أمام سهولة تحقيق مساعيهم وأمانيهم التربوية .. وأدركوا أن الشرط الأول يكمن في توفير الحرية العقلية والسياسية للإنسان ، إذ بهذه الحرية وحدها يستطيع الإنسان أن يحيا على سجيته الحقة وبحسب طبيعته العقلية وأن يبذل قصارى جهده لتكوين عالمه على أفضل وجه (٨ ،ص ٢٨) .

كثيراً ما تستخدم الإيديولوجية في إطارها السياسي ، لكن الدراسات والبحوث الفلسفية والسوسيولوجية والتربوية بينت أن المعرفة والتقييم والفعل لدى الإنسان ،كلها تخضع للتأثير الإيديولوخي وتصطبغ بطابعه إلى حد بعيد . فالإيديولوجي يرغب في تنظيم عالم الإنسان كله وتشكيله في مجالات حياته كلها وفقاً للتصورات التي لديه ، فهو يفسر النظريات العلمية تبعاً لمبادئ إيديولوجيته وقواعده الأصولية ،ويمارس الرقابة على العلوم انطلاقاً من هذه المبادئ والقواعد . وغالباً ما يكون الإيديولوجي هنا زعيماً سياسياً أو نظاماً سياسياً – يؤمن بفكرة معينة أو مبادئ حزب معين أو

فلسفة معينة ، توافق مصالحه الخاصة أو مصالح الجماعة التي يمثلها ، مستخدماً في ذلك جميع الوسائل المتاحة له، وعلى رأسها التربية والتعليم والإعلام وغيرهـــا . أي أن النظم التربوية تشكل وفق هذه الرؤية الإيديولوجية للحاكم أو لنظام حكمه.

وتقوم العوامل السياسية بدور بارز في تشكيل النظم التربوية ، وخـــير مثـــال على ذلك ما قامت به الثورات السياسية المختلفة في نسف النظم التربويـــة الســـابقة وإقامة نظم تربوية جديدة تتماشى والأيديولوجية السياسية الـــتي تـــؤمن بهـــا . والأمثلة من عالمنا الحديث أكثر مما تحصى (الثورة الفرنسية – الثورة البلشفية – الثورة الصينية – الثورات العربية في سورية ومصر والعراق والجزائر وليبيا..وغيرها) .

ثانياً – العوامل الدينية :

يؤثر العامل الديني بصورة مباشرة في النظم التعليمية ، بل إن فكـــرة إنشـــاء المدارس نشأت أول ما نشأت مرتبطة بالدين ، منذ المجتمعات القديمة وحـــتى وقتنـــا الراهن ، نظراً للدور الكبير الذي يؤديه الدين في حياة الشعوب.

يمثل الدين قوى إيديولوجية فاعلة في حياة الإنسان منذ فجر التكوين . فقد نمت المدارس في المجتمعات القديمة والوسطى تحت إشراف رجال الدين وبتوجيـــه خـــاص أحياناً من الملك ، الذي كان يعدّ ممثلاً للإله على الأرض ، إن لم يكن الإلـــه ذاتـــه . وذلك بغية نشر التعاليم الإلهية بين البشر، ومن ثم إعـــداد مـــوظفين لإدارة الـــبلاد ، واستمرت هذه الحالة حتى بداية عصر النهضة . في أوروبا فعلى سبيل المثـــال كـــان لرجال الدين في الولايات المتحدة دور قيادي في تأسيس المدارس ، فقد نمـــت كتابـــة الكثير من التعليمات للمطالعة في المنزل والكنيسة والمدرسة في ولاية (نيو انجلنـــد) ثم اهتزت قبضة رجال الدين على التربية الأمريكية، في القرن الثامن عشر، بعد نمو طبقة

التجار المتحكمين في الاقتصاد الوطني والصناع والمزارعين .

وبعد الثورة والاستقلال عام ١٧٧٦ ، نمت النزعة اللادينية في شؤون الحياة على نحو متسارع ، وساعد الانشغال المتزايد في الأمور الدنيوية على إضعاف الهدف الأصلي والمطلوب من المدارس ، ألا وهو التربية من أجل الخلاص وتراجعت السيادة الدينية أمام السيادة الدنيوية حتى أصبحت سيادة الأخيرة كاملة في العشرينيات من القرن التاسع عشر (١٠ ،ص٩٠) .

وفي العصر الحديث يقسم النظام التربوي في دول العالم إلى ثلاثة اتجاهات عامة في مسألة الدين وموقعه ضمن النظام التربوي .

الاتجاه الأول :

يؤيد في فلسفته التربوية واتجاهاته المجتمعية العامة ، فصل الدين عن الدولة (أو ما يسمى بالعلمانية في نظام الدولة) وتمثل هذا الاتجاه ، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا وجميع الدول الاشتراكية السابقة والحالية . و في هذه الأنظمة لا يدخل تعليم الدين (بمذاهبه المختلفة) ضمن برامج الدراسة بالتعليم العام الذي تشرف عليه الدولة وتتولاه ، لاعتباره مسؤولية أماكن العبادة والأسر والمنظمات والمؤسسات الخيرية المختلفة . إلا أنه يخصص بعض الوقت للتلاميذ لممارسة طقوسهم الدينية مع ذويهم خارج أوقات الدوام الرسمي .

وغالباً ما تلجأ مثل هذه الأنظمة إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات حرصاً على الوحدة الوطنية ، في ظل طوائف دينية متنوعة . وإن التعليم الديني في المدارس من شأنه أن يثير الكثير من الحساسيات والمواقف وتنمية الاتجاهات العدائية ، في كثير من الأحيان ، لأن الدين في المجتمعات المعاصرة يكاد أن يشكل مذهباً سياسياً ، فالانتماء الديني في بعض المجتمعات المتخلفة ، يقابله الانتماء السياسي في مجتمعات أخرى

متطورة ، في ظل غياب الحريات السياسية والعقائدية في معظم مجتمعات العالم المتخلف.

الاتجاه الثاني :

يمثل الاتجاه الثاني ، معظم الدول العربية والإسلامية ، حيث تنص دساتيرها أو تشريعاتها ، على أن الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة . وعليه فإن نظمها التربوية و التعليمية ملزمة بتعليم الدين في مؤسساتها التربوية . ويفرد له مناهج متخصصة وساعات تدريسية تختلف مدتها من نظام تربوي إلى آخر ، تبعاً لمدى سلطة الدين في هذا المجتمع أو ذاك ، ومقدار ما يحققه من مصالح سياسية واقتصادية للدولة .

وفي معظم هذه الدول يسمح للطوائف الدينية الأخرى بممارسة تعليمها الديني بالطريقة التي تراها مناسبة ، وأحياناً يخصص ساعات معينة في المنهاج التربوي للتعليم الديني لمختلف الطوائف الدينية الأخرى .

الاتجاه الثالث :

يمثل هذا الاتجاه الرفض القاطع للدين بكل مؤسساته ومبادئه ومناهجه ، وهذا الاتجاه تأخذ به النظم السياسية ذات التوجه الماركسي – اللينيني انطلاقاً من مقولة كارل ماركس الشهيرة (الدين أفيون الشعوب) .

ترى الماركسية في الدين شكلاً من أشكال الوعي الاجتماعي ، إنه انعكاس أسطوري غبي للقوى الطبيعية والاجتماعية المسيطرة على الإنسان . ويظهر الدين كحصيلة عن عجز الإنسان في مواجهة القوى الطبيعية والاجتماعية الغاشمة ، التي تضطهده . إن قمع الجماهير الاجتماعي والاقتصادي وعدم الثقة بالغد والإفلاس المفاجئ للبعض والاغتناء السريع لآخرين ، تولد وترسخ الإيمان بقوى خارقة ، يظن أنها تسيطر على الناس (٥٨،ص ٧٠) .

وحجة الماركسية في رفض الدين، هي تلك القوة الساحرة التي يمتلكها ، والتي باستطاعتها ، بما تحمله من آمال عريضة وترقبات تنبع من حنين الإنسان وتوقه إلى حياة أفضل مليئة بالسعادة (١٠ ،ص ٩٥) ، لكن هذه الآمال وهمية وليس لها وجود إلا في خياله المريض ، وتقوم قوى سياسية اقتصادية ذات مصلحة معينة في تكريس هذا الوهم عن طريق ما تنادي به من أفكار ومبادئ ومثل ، تنسي الإنسان (المؤمن) الواقع وما يفرضه عليه من طموحات ، ويأخذ بالعيش في عالم من المثل والأوهام يشبه إلى حد بعيد من يتناول الأفيون .لكن هذا الاتجاه تراجع إلى حدّ بعيد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانكماش النظرية الماركسية وتقلص انتشارها العالمي .

ثالثاً – العوامل القومية والحضارية :

من العوامل الأخرى التي تؤثر في تشكيل النظم التربوية تلك التي تضم في بوتقتها التيارات الإنسانية والاشتراكية والقومية والديمقراطية . وهذه العوامل هي التي تحدد الإطارين النظري والتطبيقي للنظام التربوي وهي التي تصوغ فلسفته ومناهجه وأهدافه ووسائله وسبل وتطوره.

ومن أهم الدارسين للعوامل القومية وتأثيرها في النظم التربوية العالمية ،فرنون ما لينسون F-malinson ، أستاذ التربية المقارنة بجامعة ريدنج بإنكلترا .ويعدّ /ما لينسون/ من العارفين بالتربية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.وفي منهج دراساته التربوية المقارنة للنظم التعليمية ، يتبع ما لينسون فكرة النمط القومي وتأثيرها في تشكيل الطابع القومي للتعليم .حيث يقول ما لينسون "إن هناك اتفاقاً على أن الهدف من التربية هو إعداد المواطنين للحياة الديمقراطية . بيد أن هذا المفهوم يختلف من بلد لآخر ، لأن كل بلد يفسره بما يساعده على بناء نمطه

القومي التربوي" . ويرى ما لينسون أن شخصية الأمة ، أو نمطها القومي ، هو الذي يشكل أهدافها وآمالها ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية . وهذا ما عرفه (فيخته Fichte – ١٧٦٢ – ١٨١٤)عندما وطأت جيوش نابليون ألمانيا عام ١٨٠٧ ، حيث قال :" لقد فقدنا كل شيء ولم يبق لنا سوى التربية "، والتربية القومية تحديداً هو ما قصده فيخته . والمعروف أن فيخته أخذ يشدد على عامل اللغة في بناء القوميات خلال محاضراته في جامعة برلين ، كما أكد ضرورة تمسك الألمان بلغتهم كسبيل إلى بعثهم أمة ناهضة تنبض فيها روح القوة والنشاط ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال التربية القومية ، التي دعا الدولة للقيام بمهامها في هذا الإطار .

قام نيكولاي هانز – N-hans ، و هو أستاذ التربية المقارنة في جامعة لندن ، بدراسة تحليلية لنظم التربية في كل من إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، فوجد أن هناك ثلاثة عوامل رئيسة تكمن وراء كل نظام تربوي في تلك الدول . وأهمها برأيه اللغة القومية ، وهي عنده عامل فعال في تشكيل شخصية الأمة بالإضافة إلى العوامل الدينية والعلمانية الأخرى .

ويعدّ ساطع الحصري (١٨٨١– ١٩٦٨)واحداً من رواد القومية العربية الأوائل . فقد كان لأفكاره القومية ولآرائه التربوية ، الأثر الكبير في تطوير النظم التربوية في كل من سورية ومصر والعراق ولبنان ، من خلال إحداث مناهج تربوية ذات صبغة علمية جديدة ومبنية على أسس قومية ، أثرت بشكل كبير في إعادة هيكلية النظم التربوية العربية ولاسيما في سورية والعراق . ويرى الحصري في نظام التعليم جزءاً من مجموعة النظم الاجتماعية الخاصة ببيئتها ، وهو يعمل فيها ويؤثر فيها ويتأثر بها . لذلك يلح الحصري على ضرورة أن يكون للبلدان العربية نظمها التربوية

الخاصة بها ، والتي تنبع من واقعها الاجتماعي والسياسي والثقافي .

وفي جانب آخر، اهتم محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) بنشر التعليم بين الطبقات الفقيرة في المجتمع ، اهتماماً كبيراً ، ورأى أن هذا التعليم يجب أن يهدف أولاً إلى غرس الروح الوطنية وتنمية الإحاء القومي ، فقد أكد في سنة ١٨٨٤ (أن التعصب الذي يسمى بالوطنية إنما يحركه الأوربيون الذين يحاولون بشتى الوسائل تجزئة الشعوب فيسهل عليهم تحقيق سياستهم الاستعمارية ، لذلك لا يمكن غرس الوطنية إلا في الإطار القومي) (٤٣ ،ص ١٠٠-١٠١).لقد كان لآراء محمد عبده أثر كبير في تطور التربية والتعليم في مصر والبلاد العربية الأخرى ، في القرن العشرين .

إن معظم أنماط النظم التربوية الحديثة تؤكد أهمية العامل القومي ودوره الريادي في تحقيق الوحدة الوطنية . وهذا ما سنتحدث عنه مفصلاً عند الحديث عن النظم التربوية في الدول المتقدمة وبخاصة فرنسا وبريطانيا واليابان .

إن العوامل القومية باتت اليوم من أكثر العوامل تأثيراً في بنية النظم التربوية العالمية ، ففي معظم أهداف التربية العربية الحديثة نرى تأكيداً للعامل القومي و إيلاءه الأهمية القصوى . وربما كان ذلك نابعاً من عوامل التجزئة السياسية والاقتصادية التي تعيشها البلدان العربية في الوقت الراهن ، ومحاولة التقارب ثقافياً وتربوياً على الأقل في المرحلة الراهنة ، كشكل من أشكال الوحدة القومية المرتقبة .

رابعاً – العوامل الاقتصادية والتنموية :

بات من المسلم به الآن ، أن نجاح أي نظام تربوي – تعليمي تتبناه الدولة، يحتاج إلى موارد مالية كافية لضمان استمراريته وتطوره . وتختلف الدولة ، بما تملكه من مكونات اقتصادية ، في قدرتها على تأمين هذه الموارد المتزايدة بحكم طبيعة التطور الحضاري ،الذي تشهده بلدان العالم.

ثمة بيانات وإحصاءات عديدة تشير إلى أن التعليم صناعة متزايدة التكاليف عاماً بعد آخر ، نظراً للإنتشار الواسع للتعليم في ظل مبدأ تكافؤ الفرص ، وإلى زيادة جودة التعليم ، بفضل انتشار وسائل الاتصال والتطور العلمي والتقاني . حتى غدت دول عديدة تنفق على التعليم نحو ٢٠% من ميزانيتها العامة ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت ظروفها الاقتصادية تسمح بذلك . فعلى سبيل المثال ارتفع الدخل القومي العربي من النفط من ٤،٦ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ٢١٦ مليار عام ١٩٨٠ مما أدى بشكل مباشر إلى تخصيص مبالغ إضافية كبيرة للتعليم .

إن عملية التوسع في التعليم الفني والمهني وإعداد المعلمين واستخدام الوسائل التكنولوجية في التدريس والعناية بالموهوبين والمتخلفين والقيام بالبحوث والدراسات العلمية والتوسع في التعليم وتعميمه والزاميته ومجانيته ...كل هذه الأمثلة وغيرها مرهنة إلى حد كبير بالعوامل الاقتصادية ، من حيث أنها تتحكم في تأمين الأموال المخصصة للتعليم ، ونظراً لكون التمويل يعدّ عاملاً أساسياً من عوامل تطوير النظم التربوية القومية ، فإنه يمكننا أن نتصور بسهولة مدى ارتباط النظم التربوية بالعوامل الاقتصادية المتاحة لبعض الدول .

وتختلف عملية تمويل التعليم من مجتمع إلى آخر . ففي الدول الاشتراكية أو ذات التوجه الاشتراكي ، تنفرد الدولة بعملية تمويل التعليم في جميع مراحله وفي كافة مستوياته وأنواعه . أما في الدول التي تسمح أنظمتها بالتعليم الخاص ، فإن الأفراد أو بعض المؤسسات الخاصة غير الحكومية تسهم في تمويل التعليم عن طريق إنشاء المدارس والجامعات من أموالها الخاصة ، وتكون أغراضها في الغالب تجارية استثمارية أو بحثية. وتدفع هذه التجارة الرابحة بالكثيرين إلى إقامة المشاريع التعليمية ، مما يجعل التعليم الخاص يتوسع وينتشر إلى درجة يزيد فيها عن حجم التعليم العام في بعض البلدان (٢٩ ،ص ٢٧) .

تتزايد حالياً تكاليف التعليم المعاصر باستمرار ،لأسباب عديدة منها : الإقبال المتزايد على التعليم والحاجة إلى توفيره للأعداد الضخمة من أبناء المجتمع ، وهذا يتطلب نفقات ضخمة ، منها تحديث تكنولوجيا التعليم ، الذي يتطلب شراء أجهزة و وسائل مكلفة ، ومنها تصاعد الأجور والأسعار ، مما يرفع أسعار التكلفة الرأسمالية والجارية . ففي هذا الوضع المكلف تعجز أنظمة عديدة عن توفير النفقات المطلوبة للتعليم ، مما يجعلها عاجزة عن التوسع التعليمي الذي تريده ، وعن الوفاء بالحاجات اللازمة للتعليم القائم (٢٩ ،ص ٢٩٥-٢٩٦) . مما يجعل هذه النظم تحافظ على أساليب قديمة في عملية تعليمها ، تبقى هيكليتها ثابتة ، بل أنها تتراجع إلى الوراء في الكثير من الحالات . وهذا بدوره يحدد مدى جودة مخرجات التعليم أو ما يطلق عليه في أدبيات التربية ، الكفاية الخارجية للنظم التربوية ، والتي تعني مدى كفاية النظام التعليمي في تحقيق الأغراض الاجتماعية المطلوبة منه ، أي كفايته في تأهيل الطلبة حسب حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية . ويحدد مدى علاقة النظام التربوي بالبيئة والتفاعل مع أنظمتها الثقافية والصحية والسياسية .. حيث تعود هذه المخرجات من جديد لتصب في بنية النظام التربوي وتؤثر فيه . ومن هنا نرى أن العوامل الاقتصادية من أهم العوامل التي تؤثر في بنية النظم التربوية ، في جميع المجتمعات الإنسانية المعاصرة .

* * *

الفصل الثاني
مكونات النظم التربوية – التعليمية

يتألف النظام التربوي من مقومات العملية التربوية – التعليمية ، بدءاً من الفلسفة العامة للدولة والمجتمع وانتهاءً بغرفة الصف ،مروراً بالسياسة التربوية والأهداف التربوية والإدارة التربوية وعملية إعداد المدرسين والمناهج وطرائق التدريس وسواها ، إلا أننا هنا سنحاول استعراض أهم مكونات النظام التربوي :

١– الفلسفة التربوية :

لكل مجتمع من المجتمعات فلسفة خاصة يؤمن بها ، تشكل الإطار المنهجي الذي يتبناه في حياته ، وعليه تقوم نهضته الشاملة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية والعلمية وسواها .

تعريف الفلسفة : فالفلسفة في المعنى اللغوي تعني محبة الحكمة أو حب الحكمة . أو هي مجموعة من النظريات والمبادئ والمثل العليا التي تكون إطاراً إيديولوجياً أو رؤية مستقبلية لواقع اجتماعي – سياسي – ثقافي– معيشي،في ظل ظروف محددة ، وتحاول أن تحدد مسارات تطورها اعتماداً على المعرفة العلمية المنظمة والمنهجية التطورية لسائر العلوم المختلفة بغية الوصول بها إلى أسمى معالم التقدم والازدهار، واضعة نصب أعينها السمات الخاصة التي يتميز بها الإنسان المعاصر، ساعية في الوقت ذاته إلى تحقيق رفاهيته وسعادته وإنسانيته على الأصعدة كافة .

ومن الفلسفة العامة تشتق التربية فلسفتها ، التي تعني تطبيق النظرية الفلسفية والمنهج الفلسفي على التربية ، والتي تعني النظرة النقدية التحليلية الشاملة للواقع التربوي في علاقته بالواقع الاجتماعي العام ، وفي تحركه نحو المستقبل ،من أجل

توضيح السبل التي ينبغي أن يسير فيها الاستشراف المنهجي للمستقبل التربوي في علاقته بمستقبل المجتمع بوجه عام ، وذلك عن طريق النظرة النقدية الشاملة إلى الواقع التربوي وما يحيط به وما يومئ إليه (٣٥، ص ٧٤-٧٥).

٢ _ الأهداف التربوية :

تتسم الأهداف التربوية بأهمية قصوى ، كونها تشكل الإطار المرجعي في عملية تقويم العملية التربوية، وكثيراً ما تعرف الأهداف التربوية بأنها الغايات أو الأهداف أو المرامي التي تهدف إليها التربية، أو تسعى للوصول إليها ، وغالباً ما تشتق الأهداف التربوية من الفلسفة التربوية للمجتمع .

أنواع الأهداف التربوية :

يمكن تقسيم الأهداف التربوية إلى المستويات الثلاثة التالية :

أ-الأهداف التربوية العامة (الغايات) :

وهي الأهداف التي تشير إلى القيم الواسعة التي تتضمنها الأنظمة التعليمية، والتي تضمن للنشاط التربوي توجيهاً عاماً يحقق أهدافاً شمولية ، وهي الأهداف القومية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتسمّى هذه الأهداف ،عند بعض المربين، الأهداف البعيدة أو الأهداف العامة أو الأهداف الغائية (الغايات الكبرى النهائية)، وتمثل المستوى العام بدءاً من التطلعات التربوية التي يودّ فلاسفة التربية أو رجال الدولة أن تسود المجتمع ،من خلال ، السعي إلى إقامة مجتمع إسلامي مثلاً أو مجتمع ديمقراطي أو ليبرالي ... الخ . أو تحقيق ديمقراطية التربية وتوفير الفرص المتكافئة في المجتمع .

إن مثل هذه التطلعات العامة، هي التي تسمى (غايات) أي أنها آمال كبرى ومشروعات اجتماعية شاملة تصدر عن تطلع مثالي إلى المستقبل ، وفي جميع الأحوال ،

من المهم أن تكون هذه الأهداف الكبرى مستقاة من تحليل واقعي للمجتمع ومطالبه وأن لا تكون مفروضة فرضاً نظرياً .وعند بناء الأهداف التربوية العامة (الغايات)، يجب أن تتوافر فيها عدة أسس ومعايير رئيسة ،من أهمها أن تكون واقعية وشاملة وواضحة وقابلة للتطبيق .

ب–الأهداف التعليمية :

وهي الأهداف القريبة أو الأهداف المباشرة . وتنبع الأهداف التعليمية ،بشكل مباشر ،من الأهداف التربوية العامة ومرتبطة بها ، ووظيفتها توجيه عمليتي التعليم والتعلم وتسييرهما عبر محطات متدرجة ، تقود في النهاية إلى تحقيق أغراض المجتمع العامة من العملية التربوية ، وتتصف هذه الأهداف التعليمية بالخصوصية والتفصيل والشمول لكل جوانب السلوك التعليمي .

ج–الأهداف السلوكية :

ومهمة هذه الأهداف،هي ترجمة المناهج التدريسية إلى أهداف(إجرائية)، تصيب الهدف النهائي والأساسي للعملية – التعليمية(أي الطالب) ، إذ تهدف إلى تعديل سلوكه وإلى توليد الأنماط السلوكية المرجوة عنده ، تلك الأنماط المستمدة من أهداف المنهج ،والمستمدة بدورها من غايات التربية العامة وفلسفتها .

إن فوائد تحديد الأهداف التربوية تكمن في النقاط التالية :

١ ــ يشكل تحديد الأهداف العامة للتربية ،الإطار العام الذي تتحرك فيه كل عناصر النظام التربوي .

٢ ــ يسهم تحديد الأهداف التربوية في التخطيط الملائم للعملية التربوية .

٣ ــ يساعد تحديد الأهداف ، على تنسيق الجهود وتوزيع الأدوار بين مؤسسات المجتمع المختلفة،التي تسهم في إعداد الإنسان،ومن أهمها البيت والمدرسة،الإعلام،الأندية ، المراكز الثقافية المختلفة .

٤ــ يساعد تحديد الأهداف على تقويم المناهج ، فعملية التقويم لا تتم إلا في ضوء الأهداف التربوية المراد تحقيقها ، ومن خلال الأهداف يمكن التعرف على نواحي القوة والضعف واتخاذ ما يلزم من إجراءات بقصد التحسين والتطوير وتجاوز الثغرات .

٣ ــ السياسة التربوية :

وهي من المكونات الرئيسة للنظم التربوية ، وتأتي السياسة التربوية في قمة النظم التربوية الرئيسة، وتصاغ من قبل الجهات صاحبة القرار المسؤولة عن التربية ، ومن هنا كانت السياسة التربوية تعبيراً عن الاختيارات السياسية لبلد من البلدان، تلك الاختيارات المستمدة من تقاليده وتصوره للمستقبل ، وأهم ما تسعى إليه السياسة التربوية هو :

١- التأكد من أن الأهداف التربوية المحددة تتماشى مع الأهداف الأخرى العامة للدولة المعينة .

٢- استخلاص الأهداف التربوية من الاتجاهات العامة لسياسة البلاد .

٣- تحقيق الانسجام بين الأهداف التربوية والأهداف الأخرى المحددة في القطاعات الأخرى من المجتمع .

وينبغي أن تنطلق السياسة التربوية السليمة، من خلال فلسفة تربوية تم وضعها على أسس صحيحة استناداً إلى الفلسفة الاجتماعية العامة ، وهي التي تقوم بترجمة الأهداف الكبرى إلى أهداف تفصيلية خاصة بفترة زمنية معينة، ضمن ظروف تلك الفترة وحاجتها وما تفرضه من أسبقيات .

٤ ــ الاستراتيجية التربوية :

وهي التي تلي السياسة التربوية وما يداخلها من فلسفة تربوية ، ويشمل مفهوم الاستراتيجية هذا على ثلاثة مبادئ هي :

١-تنظيم العناصر في كل متماسك ، فهو يتناول ميداناً من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة ومتكاملة .

٢-أخذ المصادفة في الحسبان في مجرى الوقائع ، وبالتالي حساب الاحتمالات المتصلة بالمشكلات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية .

٣-العزم على معالجة المشكلات الناجمة عن المصادفات للتحكم فيها ،والبحث سلفاً في الحلول البديلة أمام كل احتمال .

والغاية الأساسية من وضع الاستراتيجية ، غاية عملية إجرائية ، تهدف إلى صياغة الخيارات السياسية في مجموعة من الإجراءات ، لتحديد ما ينبغي عمله تبعاً للحالات التي قد تعرض في المستقبل ، ولشتى الاحتمالات الممكنة .

إن ما يصدق على الاستراتيجية بوجه عام ، يصدق على الاستراتيجية التربوية كذلك . ولكي تقوم هذه الاستراتيجية بوظيفتها الأساسية التي تعني السير بالسياسة التربوية في طريق النجاح ينبغي أن تكون :

- شاملة لأشكال التربية ومستوياتها .
- متكاملة مع الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
- طويلة الأمد إلى حدّ معقول .

وهكذا فإن الاستراتيجية التربوية تقع في منزلة وسطى بين السياسة التربوية (وما تشتمل عليه من فلسفة تربوية تمدها فلسفة اجتماعية) والخطة التربوية . فتقوم برسم وتحديد الأعمال والمهارات والتغيرات اللازمة من أجل الوصول مستقبلاً إلى الأهداف التي رسمتها السياسة التربوية ، وتقترح لذلك بدائل واحتمالات متعددة .

٥ــ الخطة التربوية :

وهي التي تترجم السياسة التربوية والاستراتيجية التربوية (وما وراءها من فلسفة تربوية واجتماعية)

إلى خطوات عملية خلال مرحلة متوسطة المدى غالباً. وبذلك تحيل الغايات والمقاصد والأهداف إلى مرام كمية غالباً وأخرى كيفية ، غير أنها محدودة وواضحة ، وترسم في نهاية المطاف، صورة تفصيلية لمسيرة النظام التربوي خلال سنوات معينة، مع بيان الوسائل والسبل، التي توصل إلى الأهداف المباشرة ورسم وسائل تنفيذ تلك الأهداف وتحويلها غالباً إلى برامج ومشروعات محددة خاصة(٤٤،ص٥٢).

٦ـ المناهج التربوية :

يعدّ المنهاج أحد المكونات الأساسية للنظام التربوي، والذي يعدّ بحق مرآة له. ويعرف المنهاج بتعريفات عديدة ومتنوعة سنستعرض أهمها :

تعريف الدمرداش : عرف المنهاج بأنه مجموعة الخبرات التربوية الثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية، التي تهيؤها المدرسة للتلاميذ داخل حدودها أو خارجها، بقصد مساعدتهم على النمو الشامل في جميع النواحي وتعديل سلوكهم طبقاً لأهدافها التربوية .

ويعرفه سوركين : بأنه مجموعة الخبرات التربوية والثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية التي تهيؤها المدرسة لتلاميذها داخل المدرسة وخارجها بقصد تأمين نموهم الشامل في جميع النواحي وتعديل نشاطهم طبقاً للأهداف التربوية المطلوبة إلى أفضل ما تستطيعه قدراتهم .

ويتألف المنهاج من المكونات التالية :

١ – الأهداف التربوية :

فالهدف هو وصف للتغير المتوقع حدوثه في سلوك المتعلم نتيجة لتزويده بالخبرات التعليمية وتفاعله مع المواقف التعليمية المحددة .

إن المنهاج الحديث، يتضمن الأهداف التربوية ،مترجمة إلى معـارف وعـادات وحقائق ومهارات وأساليب تفكير، تُحقّق بأساليب كثيرة منها الكتـب - المراجـع أساليب التدريس - الوسائل التعليمية ، وأنشطة مختلة وأساليب التقويم .إن العناية بهذه المكونات جميعها ،هي وسيلة التربية لتحقيق أهدافها والوفاء بمسئوليتها .

٢- المحتوى :

يشتمل المحتوى على الخبرات التي تحقق النمو الشامل للفرد، مثـل الخـبرات المعرفية والانفعالية والحسية والحركية. وقد يوصف المحتوى بأنه المعرفـة أو المهـارات والاتجاهات أو التعليم الذي يتعلمه الفرد .

وهناك أسس يجب أن توضع في الحسبان عند اختيار المحتوى :

أ- أهداف المنهاج : إن الموضوعات التي يتكون منها المحتوى، وأوجه النشاط، لابـد أن تعبر تعبيراً حقيقياً عن أهداف المنهاج،فينبغي اختيار المادة الدراسية بحيث تسـاعد على تحقيق الأهداف العامة والخاصة، وينبغي عند اختيار محتوى المنهاج وخبراتـه أن نضع في حساباتنا الأهداف العامة للمدرسة، والتي يمكن تحقيقها عـن طريـق هـذا المحتوى.

ب- التطور العلمي والتقني : أحد المكونات الحقيقية للمحتوى، وخاصـة في مجـال العلوم والإنجازات العلمية وحتى في المجالات الإنسانية وسواها .

ج- حاجات المتعلمين : مثل مراعاة ميول المتعلمين ومشكلاتهم واهتماماتهم ، وهنا لا بد من تنوع المحتوى وشموليته ليترك المجال واسعاً للمتعلم في عملية الاختيار .

د- حاجات المجتمع المحلي : يجب أن يتنوع المحتوى من بيئة محلية إلى أخـرى بحيـث يتناسب محتوى المناهج مع الحاجات الخاصة للمجتمع المحلي الذي يُدرَّس فيـه هـذا المنهاج .

هـ- التنظيم : يعني البحث في تنظيم هذا المحتوى، الذي أُتفِقَ على اختياره فقد يُرى أن تنظيم المحتوى بشكل منطقي، يقرره أصحاب التخصص في مجال المادة العلمية ، وقد ينظم وفق طبيعة الفرد وإمكانيته وآلية نموه. المعايير الرئيسية التي ينبغي أن تراعى في تنظيم محتوى المناهج :

أ- الاستمرارية . ب - التسلسل. جـ - التكامل.

طرائق التدريس والوسائل التعليمية والتعلميّة والأنشطة :

وهي إحدى مكونات محتوى مناهج النظم التربوية التعليمية . إنّ المعلم هو الذي يقوم بمعالجة محتوى المنهج عن طريق ما يستخدمه من طرائق فيالتدريس ، ووسائل تعليمية تعينه على معالجة المحتوى . وتتركز أهمية الطريقة في كيفية معالجة محتوى المادة بصورة تساعد التلاميذ على الوصول إلى الأهداف التعليمية ، المراد تحقيقها في دراسة مادة من المواد ، والطريقة هي الوسيلة التي بها تتحقق الأهداف المحددة للمنهج عن طريق محتوى المادة التعليمية ، وتختلف الطريقة من منهج إلى آخر وفقاً لأسلوب تنظيمه والفكر الذي يدعمه ، كما تختلف أيضاً باختلاف مستوى المادة الدراسية .

النشاط المدرسي : يمثل النشاط المدرسي (أنشطة التعليم) عنصراً أساسياً من عناصر المنهاج المدرسي ، ويقصد به ذلك الجهد العقلي والبدني الذي يبذله المتعلم في سبيل هدف ما .

وظائف النشاط المدرسي :

أ- تنمية مهارات معرفية لدى المتعلم .

ب- تنمية بعض الميول والاتجاهات والقيم .

ج- الربط بين النظرية والتطبيق .

د- تنمية مهارات الاتصال (الاتصال مع أقرانه) .

هـ- تعليم التخطيط والتنفيذ (مثل ولد يشرح لأمه خطة الرحلة) .

٣- التقويم :

هو عملية يتم من خلالها تحديد مستوى نجاح المحتوى أو فشله ،وغالباً ما تكون عملية التقويم بعد فترة زمنية معينة أو محدودة يتفق عليها عند واضعي المنهج ، وتتضمن عملية التقويم تقدير التغيرات السلوكية الفردية والجماعية والبحث في العلاقة بين هذه التغيرات والعوامل المؤثرة فيها .

٧- الإدارة التربوية :

لقد تطور مفهوم الإدارة التربوية تطوراً سريعاً معتمداً بذلك على تطور مفاهيم إدارة الأعمال والصناعة من ناحية ، وتوافر الكثير من الدراسات في ميدان الإدارة التربوية من ناحية أخرى ، ويزداد الاهتمام في الوقت الحاضر بالإدارة التربوية كونها تمثل عنصراً من العناصر المهمة والأساسية لنجاح العمل التربوي وتحقيق أهدافه .

تعرّف الإدارة التربوية : بأنها العملية التي يدار بها النظام التعليمي ، في مجتمع ما، وفقاً لإيديولوجيته السياسية وظروفه الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف المجتمع القومية من التعليم، وهي تربية الصغار والكبار وإعدادهم للحياة في المجتمع وتوفير القوة البشرية اللازمة لدفع حركة الحياة فيه ، وتحقيق أهداف هذا المجتمع القريبة والبعيدة، وذلك في إطار مناخ تتوافر فيه علاقات إنسانية سليمة، وكذلك الأدوات والأساليب

العصرية في مجال الفكر التربوي والإداري للحصول على أفضل النتائج بأقل جهد وبأدنى تكلفة وبأقصر وقت ممكن .

وهذا الشكل ، تكون الإدارة التربوية متماشية مع ظروف المجتمع الثقافية، كما تتسم بالمرونة ، حتى تتكيف بحسب البيئة المحيطة بها، وتكون عصرية بمتابعتها الجديد في مجال التربية والإدارة، وهذا ما يزيد من فعاليتها وكفايتها في ميدان التعليم .

أهمية الإدارة التربوية :

- تكمن أهمية الإدارة التربوية في كونها إحدى الأدوات الرئيسية في نجاح النظام التربوي وتقدمه ، فهي التي تقوم بتوجيه النظام التعليمي نحو تحقيق أهدافه .

- تأتي أهمية الإدارة التربوية نتيجة لسرعة التغير في طبيعة القضايا والمشكلات التي تواجهها . فالطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم ، وازدياد نسبة التدفق الطلابي ، وتنوع التعليم وارتباطه باحتياجات الفرد من ناحية وبالتنمية الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى ، يتطلب إدارة تربوية قادرة على تسيير مثل هذا التعليم بكفاءة وفاعلية .

- التطور الكبير والسريع في التقانات، أضفى على الإدارة التربوية أهمية خاصة، في توظيف هذا التطور التكنولوجي الكبير والاستفادة منه في تقدم التعليم ودفع عجلة التغير والتطوير في المجتمعات .

- وتأتي أهمية الإدارة التربوية من خلال الأعمال والمهمات والوظائف التي تنهض بها . فهي التي تقوم بترجمة فلسفة التربية المستمدة من الفلسفة العامة للمجتمع إلى أهداف ، وتحويل النظريات من مجرد الفكر والنظر إلى التطبيق الفعلي في صورة منتظمة.

- وتكمن أهمية الإدارة التربوية أيضاً، في كونها متصلة بالتعليم ، والتعليم أداة أساسية

من أدوات تحقيق الأهداف القومية، وذلك بتربية الأبناء وإعدادهم للحياة في المجتمع ، وتوفير الكوادر اللازمة لنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والقيام بالدراسات والبحوث لمواجهة المشكلات التي تعرقل التنمية الشاملة (٤٤ ، ص ٨٦ ـ ٨٧).

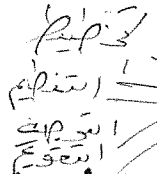

مهمات الإدارة التربوية:

يجمع الكثير من الباحثين على أن هناك أربع مهمات رئيسية للإدارات التربوية، تقوم بها داخل النظم التربوية المختلفة . إلا أن طبيعة هذه المهام تختلف من نظام تربوي إلى آخر ، نظراً لطبيعة هذا النظام أو ذاك . وهذه المهام هي :

١ـ التخطيط : إن التخطيط بمعناه الشامل والدقيق ، وظيفة حديدة بالنسبة إلى الكثير من الأنظمة التربوية المعاصرة . إنه ضروري لنجاح أي نظام تربوي ، بغية تحقيق أهدافه . والتخطيط نشاط إداري ، يقوم على تحديد الأهداف والأعمال والأنشطة والمهمات الواجب القيام بها لتحقيق تلك الأهداف ، وتحديد كيف؟ ومتى ؟ يجب إنجازها.

٢ـ التنظيم : ويعني هنا ، تحديد المهمات التي تم اختيارها في عملية التخطيط للأفراد أو المجموعات المختلفة في المؤسسة ، إن التنظيم يوفر الآلية المناسبة لوضع الخطط التربوية موضع التنفيذ .

٣ـ التوجيه: يعد التوجيه وظيفة أساسية أخرى ضمن العملية الإدارية ، ويشمل الحفز والقيادة والاتصال ، وهي عملية إرشاد نشاطات الأفراد والعاملين وتوزيع المسؤوليات عليهم قدر سلطاتهم ، وحثهم على الابتكار والإبداع لتحقيق الأهداف المتغاة.

٤- التقويم : يعدّ التقويم من أحدث وظائف الإدارة المعاصرة ، ويقوم جوهر التقويم على رصد حركة النظام التربوي في عملياته المختلفة ، وتحديد نتائجه ومخرجاته ، وذلك اعتماداً على معايير موضوعية متفق عليها . والهدف من التقويم ، هو تعديل الخطط وتحقيق التغذية الراجعة ، وإصدار الأحكام على مدى جودة النظام التربوي وتحقيقه لأهدافه وتعديل برامجه في ضوء الخطط التربوية الطويلة المدى أو القصيرة .

إن مهمات الإدارة التربوية الأربع السابقة الذكر، تشكل كلاً متكاملاً ولا يمكن فصل بعضها عن بعض . فهي ذات علاقة متبادلة ، لأن إنجاز أي منها يعتمد على إنجاز الوظائف الأخرى .

طبيعة الإدارة التربوية:

المقصود بطبيعة الإدارة التربوية ،هو تحديد علاقة الأجهزة التربوية بعضها ببعض ، وهذه العلاقة إما أن تكون مبنية على نظام مركزي ، والذي يعني تركيز السلطة في أعلى مستوى إداري تربوي في الدولة فيما يتعلق بوضع السياسة التربوية ، وتنفيذها وتقويمها ، واتخاذ القرارات وجعل الإدارات المحلية والوحدات التعليمية خاضعة للأوامر الصادرة عن الوزارة المركزية للتربية، أو مبنية على نظام لا مركزي يعترف للإدارات المحلية ، والوحدات التعليمية باستقلال ذاتي يمكنها من إدارة شؤونها بنفسها ، ويمنحها درجة من القدرة على التصرف واتخاذ القرار التربوي المناسب حسب ظروفها وبيئتها.

والمركزية واللامركزية ، فكرتان أساسيتان في التنظيم الإداري ، وتعنيان تجمع السلطة أو تفريقها،في إدارة المؤسسات العامة والخاصة ، وذلك من أجل تنظيم هذه السلطة ومراقبتها . ولكل من هذين النظامين مزاياه وعيوبه ، يمكن إجمالها فيما يلي :

أولاً : مزايا الإدارة المركزية في التعليم وعيوبها :

تتمتع الإدارة التربوية المركزية بمزايا عديدة ومتنوعة نذكر هنا أهمها :

١- تحقيق الوحدة والتماسك والفاعلية والتنسيق في العملية التربوية .

٢- تعزيز العدالة الاجتماعية ، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية أمام أبناء المجتمع جميعهم.

٣- تحقيق التجانس في الخطط والمناهج والتوجيه والتقويم .

٤- تأمين مصادر تمويل مستقرة مع الاقتصاد في نفقات التعليم .

٥- تأمين مستوى عال من التعليم ، لقدرتها على اجتذاب الكوادر المدربة ذات الكفاية العالية والانتفاع بها.

٦- تأمين الأمن والاستقرار في إدارات التربية المختلفة .

وفي مقابل هذه المزايا التي تتمتع بها الإدارة المركزية ، نجد أن لها عيوباً يمكن إيجازها بالنقاط التالية :

١- لا تشجع المركزية التلاؤم مع البيئة المحلية وحاجاتها التربوية المختلفة .

٢-تهدف المركزية إلى الوحدة ، ولكنها لا تهدف إلى التنوع ، أي تميل المركزية إلى وضع سياسات ونظم موحدة تسري على العاملين في التربية جميعهم متجاهلة الفروق الفردية بين الأفراد والبيئات .

٣- تتسم المركزية بالجمود ، والتضخم البيروقراطي .

ثانياً : مزايا الإدارة اللامركزية وعيوبها:

من أهم مزايا الإدارة اللامركزية ما يلي :

١- تحقيق الحرية في تطبيق الخطط والبرامج .

٢- تقوية علاقات المؤسسة التربوية بالبيئات المحلية.

٣- تشجع التجريب والتدريب والروح الإبتكارية ونمو الخبرات الفنية .

٤- تأمين المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات ، وفي الإنجاز .

٥- الاستجابة السريعة الشاملة لحاجات المنتفعين بالخدمات التربوية .

٦- تؤمن القيادة المحلية، لإدارة التربية .

٧- تحقيق الإتقان بالعمل .

إلى جانب المزايا التي تتمتع بها الإدارة اللامركزية ، فإن لها عيوباً ، نحددها بالنقاط التالية :

١- لا تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوفير تكافؤ الفرص التعليمية بين أبناء المجتمع الواحد .

٢- قد تؤدي إلى تفتيت الوحدة والتماسك بين أجزاء المجتمع الواحد ، إذا ما عملت المؤسسات التربوية الخاصة والجماعات المحلية على تحقيق أهداف متباينة .

٣- تؤدي اللامركزية إلى تباين كبير وواضح في المستويات التربوية نتيجة لاختلاف المناطق من حيث مواردها المادية ، وبالتالي من حيث المباني والوسائل والتقانات والمدرسين .

٤- عدم قدرة اللامركزية على تحقيق وحدة التوجيه والإشراف والتقويم (٤٤ ، ص ١٠٥) .

استناداً إلى ما تقدم ، نستطيع القول : إن أنسب الإدارات التربوية لبيئتنا العربية، هي الإدارة التربوية المركزية ،نظراً لتعدد المشكلات التربوية التي تواجهها البلدان العربية وفي مقدمتها الأمية والتسرب ، وضعف الكفاية الداخلية والخارجية لأنظمة التعليم العربية ، بالإضافة إلى جملة من المشكلات التي سوف تعترضها مستقبلاً ، في ظل التطور العلمي الكبير والانتشار الواسع لوسائل الاتصال .

وإذا كنا قد استعرضنا أهم مكونات النظم التربوية – التعليمية ، إلا أنه هنـــاك مكونات أخرى تعد من المكونات المهمة نذكر منها . التلاميذ (المتعلمون) والمعلمون والبناء المدرسي (المؤسسة التعليمية) والوسائل التعليمية والتقانية وغيرها .

* * *